

النظام القانوني للعلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية  
The legal system of Algerian-French economic relation.

تاريخ الاستلام: 2022/09/27 تاريخ القبول: 2022/12/26 تاريخ النشر: 2022/12/31

هيام سعد جاب الله<sup>\*1</sup>

جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة (الجزائر)

مخبر النقل البحري والموانئ في الجزائر

Email : [h.saddjaballah@univ-skikda.dz](mailto:h.saddjaballah@univ-skikda.dz)

نور الدين بوالصلصال<sup>2</sup>

جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة (الجزائر)

Email : [bouselsal.noureddine@univ-skikda.dz](mailto:bouselsal.noureddine@univ-skikda.dz)

الملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معالجة مضمون الشراكة الاقتصادية الجزائرية الفرنسية في جانبه القانوني كونها تمثل إحدى السبل القانونية الفاعلة في تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية ومعرفة ما إن كانت قد حققت مبتها كأداة لتفعيل حركية الاقتصاد الوطني وتحقيق المصالح المشتركة بين البلدين .

أفرزت هذه الدراسة جملة من النتائج والتي يمكن تلخيصها في أن الجزائر لم تتمكن من إرساء نظام قانوني يحكم وينظم العلاقات الاقتصادية بينها وبين فرنسا بشكل يحقق لها الشراكة الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة ، كما أنها لم تتمكن من تحقيق الانفتاح على السوق الأوروبية من خلال الآثار السلبية التي خلفتها اتفاقية "إيفيان" التي خلقت نوعا من اللاتوازن الاقتصادي بين البلدين.

الكلمات المفتاحية: الشراكة، العلاقات الاقتصادية، فرنسا ، الجزائر. اتفاقية إيفيان.

**Abstract:**

*This research paper aims to address the content of the Algerian\_French economic partnership in its legal aspect because it represents one of the effective legal means in developing Algerian- French economic relation, and achieve the desired objectives.*

*This study resulted in several results, which we summarize in the fact that Ahgeria has not been able to establish a legal system that governs and regulates economic relations between it and France in a way that realize achieves effective partnership in achieving sustainable development ; also ;Algeria was not able to achieve openness to the European market through the negative effects of the Evian Agreement, which created a kind of economic imbalance between the countries.*

**Keywords:** Partnershi, Economic relations, France, Algeria, Evian Agreement

\* المؤلف المرسل: هيام سعد جاب الله

## مقدمة

سعت الجزائر كغيرها من دول العالم إلى الوصول للانفتاح الاقتصادي الذي يحقق لها المنفعة في جميع المجالات خصوصا ونحن في ظل تزايد الاعتماد المتبادل وهو ما دفعها للارتباط بعلاقات اقتصادية مع العديد من الدول خصوصا الأوروبية منها، وتعتبر فرنسا الشريك الاقتصادي الأبرز في علاقات الجزائر الاقتصادية في بداياتها حيث تشهد العلاقات الاقتصادية بين البلدين تكاثف كبير يمتد إلى ما قبل الاستعمار الفرنسي للجزائر.

ويشهد المجال الاقتصادي مكانة هامة في العلاقات الجزائرية الفرنسية بل ويعتبر العامل الاقتصادي قلب العلاقات بين البلدين تسوء بسوئه وتحسن بتحسنه، لأجل ذلك سعت كل من الجزائر وفرنسا نحو تطوير العلاقات الاقتصادية فيما بينهما وذلك بتبني أسلوب جديد ومتطور تمثل في الشراكة الاقتصادية واعتمادها كأداة لتطوير التعامل الاقتصادي بين البلدين؛ حيث تعتبر الشراكة الاقتصادية أحد السبل القانونية الفاعلة في تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية وأداة لتحقيق المصالح المشتركة بين البلدين، كما تميزت العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية بالتعاون من أجل إحداث التنمية، كما تعتبر الشراكة الاقتصادية الجزائرية الفرنسية أداة لتحقيق التعاون الاقتصادي بين البلدين بشكل عام وتفعيل الاقتصاد الوطني وحركيته بشكل خاص وذلك بتطوير تنافسية الاقتصاد المحلي والاندماج في الاقتصاد الدولي من خلال اكتساب القدرة اللازمة لمواجهة المنافسة الخارجية كون العوامل الاقتصادية الداخلية لوحدها غير قادرة على ضمان استمرارية التطور الاقتصادي، بل تبقى بحاجة دائمة للتقارب والتشارك الاقتصادي المبني على الشراكة الاقتصادية، وقد اعتبرت الشراكة الاقتصادية الوطنية مع الجانب الفرنسي محورا من المحاور التنموية الكبرى للاقتصاد الوطني من خلال الاحتكاك بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية والتعاون معها

والاستفادة من خبراتها لخدمة المصالح الجزائرية في إطار التعاون من أجل تحقيق التنمية.

توجد العلاقات الاقتصادية الثنائية بين الجزائر وفرنسا بإبرام جملة من اتفاقيات التعاون والشراكة التي تضمنت الأسس الأساسية لقيام العلاقات الاقتصادية مستهدفة المصالح المشتركة والتشارك الاقتصادي وتحسينه في الواقع.

### 1.1 الإشكالية

لكل ما سبق سنتطرق لهذا الموضوع من خلال الإشكالية التالية: هل وفقت الجزائر وفرنسا في إرساء نظام قانوني ضبط الشراكة الاقتصادية؟

### 2.1 الفرضيات

1.1.2.1. وفقت الجزائر في وضع نظام قانوني قادر على تحقيق الشراكة الاقتصادية الفاعلة في تحريك الاقتصاد الوطني

1.1.2.2. لم توفق الجزائر في وضع نظام قانوني يضمن نجاعة الشراكة الاقتصادية بينها وبين فرنسا

### 2. أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي للدراسة هو الخوض في واقع الشراكة الاقتصادية الفرنسية في جانبه القانوني ومعرفة واقع وأبعاد هذه الشراكة وأثرها على الاقتصاد الوطني على وجه الخصوص

### 3. أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في التدقيق في الآثار القانونية الواقعية الناجمة عن العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع فرنسا على وجه الخصوص والتي هي نتاج بعد تاريخي.

#### 4. منهج الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كون الدراسة استطلاعية نحاول من خلالها كشف مختلف النتائج و الآثار التي خلفتها العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية على الاقتصاد .

#### موضوع البحث

#### 2. الإطار النظري للشراكة الاقتصادية الجزائرية الفرنسية

نظرا للأهمية والخصوصية البالغة التي يكتسبها الطابع الاقتصادي في العلاقات بين الدول بات من الضروري الوقوف عند مفهوم الشراكة الاقتصادية، وكذلك معرفة الدوافع الأساسية لقيامها

#### 1.2 مفهوم الشراكة الاقتصادية

مصطلح الشراكة بحد ذاته يعتبر مصطلحا جديدا؛ حيث ظهر في بداياته على أنه: "عبارة عن نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين " Marie Francoise La (bouz.p48) يعد هذا المفهوم قاصرا إلى حد كبير كونه لا يفي بالغرض المرجو من الشراكة و المتمثل في اتفاق إرادتين أو أكثر أساسه التعاون و في مجالات مختلفة وذلك بدمج مختلف المصالح.

#### 1.1.2 تعريف الشراكة الاقتصادية

يقصد بالشراكة كنهج نظري وسياسة اقتصادية "تلك الوسيلة التي يتم من خلالها الربط بين الدول عن طريق إبرام اتفاقيات دولية تخص التبادل التجاري، الاقتصادي، الثقافي، العلمي والتي لا تتجسد في بناء مؤسساته بالضرورة، تطمح إلى بلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة، فهي تهدف إلى تنفيذ سياسات الأطراف من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالتحول في التكامل، وتهدف إلى الاستغلال المشترك للإمكانات والموارد المتاحة، وكذا تحقيق مصالح مشتركة فيما بينها(عربي بومدين. ع 110)

كما تناول العديد من الفقهاء موضوع الشراكة الاقتصادية مانحين له تعريفات مختلفة، فمنهم من عرفه على أنه: "عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء و يتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت و دائم وملكية مشتركة، ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال (الملكية)، وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع و العلاقات التجارية، والمعرفة التكنولوجية، والمساهمة كذلك في كافة عمليات و مراحل الانتاج والتسويق وسيتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية و الفنية" (زينب حسين عوض الله.ص 426).

كما عرفه البعض الآخر بأنه: "اتفاقيات تجمع بين دولتين أو أكثر تشمل جميع المجالات التي تقبل تنسيق الأطراف فيها من أجل بلوغ الأهداف المحددة سلفا باستعمال الوسائل المعدة لذلك في ذات الاتفاقية" (عميروش فتحي.2006.ص 304) وعليه يمكن القول بأن الشراكة كمفهوم يعبر عن تعاون بين دولتين أو أكثر عن طرق دمج مصالحهما المشتركة، وذلك تجسيدا لتطور المفهوم النظري للتعاون الدولي، وارتكازا على المقومات الحديثة للتعاون من أجل التنمية (<http://iqtesaduna.com>)

في حين عرفت الشراكة الاقتصادية حسب الاتجاه الراجح على أنها: "نشاط اقتصادي ينشأ بفضل تعاون أشخاص طبيعية أو معنوية ذات مصالح مشتركة لإنجاز مشروع أو مشاريع معينة، ويمكن أن تكون طبيعة التعاون تجارية، مالية، فنية، تكنولوجية..." (Aaroun Mumdaya baheta.2005.p54).

## 2.1.2 المقومات الأساسية لقيام الشراكة الاقتصادية

يحتاج قيام الشراكة الاقتصادية جملة من المقومات الأساسية تشمل مختلف مجالات الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية:

\* المناخ السياسي والثقافي والاجتماعي

يلعب الاستقرار والأمن السياسي دورا كبيرا ومهما في قيام الشراكة ونجاحها، ويكون له تأثيرا واضحا فيها من خلال نظام الحكم المتبع في الدولة الراغبة في إقامة علاقات اقتصادية تشاركية؛ حيث يؤثر الاستقرار بشكل كبير في قيام الشراكة من خلال مختلف الأحكام والضوابط التي ينفرد بها كل نظام.

كما أن الوعي السياسي يلعب دورا كبيرا ومهما في تعزيز الشراكة من خلال تقبل فكرة التشارك مع الأجانب من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في حين يخلق نقص الوعي بهذا الخصوص جملة من العراقيل والصعوبات يعرقل المساعي الرامية الى تحقيق شراكة فاعلة (يوسف مسعداوي. 2003. ص 07)

كما يلزم توافر محيط ثقافي واجتماعي متوازن يتماشى ومقتضيات الشراكة الاقتصادية، ويرجع الدور البارز في تحقيق ذلك إلى النقابات العمالية المنظمة لقوى العمل في الدول أعضاء اتفاقية الشراكة، ومدى انتشار الوعي الصحي والتغطية التأمينية لمواطني الدولة ونوعية السياسة التعليمية

والحرفية المنتهجة، فضلا عما يلعبه التكوين من دور في ربط علاقات ناجحة من خلال الاستعانة بالخبرات الأجنبية المختصة والمتطورة (هويدي عبد الجليل. 2013/2012. ص 38.39)

\* المناخ الاقتصادي

يلعب المناخ الاقتصادي دورا كبيرا و مهما كونه المحور الأساسي للعلاقات الاقتصادية بين الدول، والمحدد الرئيسي لقيام أية شراكة اقتصادية، كونه مؤثر مباشر

في العلاقات الاقتصادية التشاركية وذلك من خلال جملة من العناصر نوردتها على النحو التالي :

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل كل دولة.
- درجة وقدرة المنافسة الوطنية على مواجهة نظيرتها الخارجية.
- مرونة السياسة المالية والنقدية المؤثرة في قرارات الشركاء الأجانب في المجال الضريبي، وما تحويه من إعفاءات وتخفيضات، فضلا عن سياسة سعر الصرف المتبعة ومدى استقرارها.
- جاذبية ووضوح وسهولة تطبيق القوانين المنظمة للاستثمار(هويدي عبد الجليل.2013/2012.ص39)

## 2.2 أسباب الشراكة الاقتصادية

الواضح جليا أن الشراكة الاقتصادية هي وليدة جملة من الأسباب يمكن تقسيمها بحسب طبيعتها الى أسباب داخلية ، وأخرى خارجية

### 1.2.2 الأسباب الداخلية

تعدد الأسباب الداخلية لقيام الشراكة الاقتصادية بين الدول نستعرض أهمها في النقاط الأربع الآتية:

\* تحقيق التنمية المستدامة

يعتبر عامل تحقيق التنمية المستدامة الدافع الأساسي الكامن وراء سعي الدول نحو ربط علاقات تشاركية في المجال الاقتصادي، فالشراكة تمكن الدول من تنمية قدرات وقيمة مؤسساتها الإنتاجية، فضلا عن اكتشاف اسواق جديدة بفعل المعاملات التجارية المتشابهة القائمة بين الدول بشكل تندمج فيه مصالحها الدول المختلفة (صونيا ولد بومعزة.2018.ص 13.14).

\* تحقيق التعاون الاقتصادي

يعتبر التعاون الدولي الاقتصادي أحد الأسباب المحورية لقيام الشراكة من خلال إقامة علاقات تبادلية للخبرات والكفاءات والأفكار بغية تحقيق تكامل اقتصادي وخلق توازن بغرض التقليل من حدة المنافسة بين المؤسسات الكبرى، وتفادي سلبيات ذلك على الاقتصاد المحلي (قلش عبد الله. 2006. ص 60).

\* تخفيض تكلفة الإنتاج

يعتبر ارتفاع تكلفة العمليات المترتبة عن قيام العلاقات الاقتصادية بين الدول هاجسا كبيرا، فالشراكة أداة أساسية لتخفيض تكلفة المشاريع عن طريق توزيع تكاليفها على الأطراف المتعاقدة كل حسب درجة مشاركته (بن ضيف جميلة. 2010/2009. ص 17.18).

\* القدرة على التحكم في الأسواق وفتح أخرى جديدة

يسمح تعدد أطراف العلاقة التشاركية بفتح أسواق جديدة نتيجة سعي تلك الأطراف لتغطية أكبر قدر ممكن من الحصص داخل السوق، وذلك نتيجة فتح المجال أمام مؤسسات الدول المتشاركة للمنافسة والتحرك بحرية أكبر داخل السوق، كما تسمح الشراكة الاقتصادية بتسليط رقابة فعالة للسوق، ذلك أنه كلما زاد عدد الأطراف المتعاقدة كلما كانت تغطية تلك الدول للمجال الجغرافي أسهل وتمكنها من التحكم في السوق ومراقبة حركة تداول المنتوجات (صونيا ولد بومعزة. 2018. ص 14.15).

2- الأسباب الخارجية

للسبب الخارجية هي الأخرى دورا أساسيا في قيام الشراكة الاقتصادية بين الدول نستعرض أهمها في النقاط الأربع الآتية:

\* تنامي ظاهرة العولمة والتطور التكنولوجي والسرعة في التغيير

يفرض منطق الاقتصاد العصري واقعا اقتصاديا حديثا متسما بعمولة النشاطات و الأعمال الاقتصادية، وعلية تجدد الدول عند سعيها لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم نفسها سيما الدول السائرة في طريق النمو كالجائر مثلا مجبرة على إقامة علاقات تشاركية دولية، وهو ما يجعل المؤسسات الاقتصادية المحلية أمام حتمية أساسية مفادها ضرورة إيجاد أسواق جديدة خارج إقليمها الأصلي، وبالتالي أمكن القول الى أن تنامي ظاهرة العمولة خلق لدى الدول دافعا لإقامة شراكة اقتصادية حقيقية.

كما أن للتطور التكنولوجي دورا محوريا في تعزيز الشراكة الاقتصادية الأجنبية، وذلك للضرورة مواكبة الدول لمختلف التغييرات المتسارعة الحاصلة على الصعيد الدولي، وهو ما يجعل من الشراكة أداة للانفتاح على السوق العالمية وبالنتيجة مساندة التطورات التكنولوجية الحديثة التي تعود بالنفع على المؤسسات المحلية وتدفعها للولوج الى الأسواق الخارجية.

وعليه فإن الشراكة الاقتصادية الدولية تعد بذلك وسيلة أساسية لتخفيف عبء و تكاليف هذه التطورات بالنسبة لهذه المؤسسات النامية (نشام فاروق.2004.ص 04)

\* تزايد حدة المنافسة

تؤدي علاقات التعاون التي تقوم بين الدول في إطار الشراكات الى التخفيف من حدة المنافسة سيما بين المؤسسات التي تنشط في قطاع واحد، وعليه فالتعاون بين هذه المؤسسات من شأنه التقليل من حدة المنافسة التي تفرضها المؤسسات الدولية الاقتصادية الكبرى ، وهو ما يخلق نوع من التوازن يتأتى عن استغلال كل طرف لإمكانيات وقدرات الطرف الآخر، وتزويده بطاقات جديدة وتبادل المعارف و الخبرات (صونيا ولد بومعزة.2018.ص 15.16) .

\* تدويل الأسواق (دولية الأسواق)

يفرض تنامي العولمة و التطور التكنولوجي انفتاح المؤسسات المحلية على الأسواق الخارجية والسعي نحو تنمية قدراتها الذاتية، وعليه فإن نظام دولية الأسواق في ظل هذا التطور الهائل يجتم على هذه المؤسسات العمل بشكل مستمر للحاق بركب الدول المتقدمة، ومحاولة التكيف مع التغييرات الحاصلة ومواكبة سرعتها و التجاوب معها حتى تتمكن من الولوج إلى الأسواق الخارجية وتسويق منتجاتها وتطوير خبراتها وكفاءتها وتعزيز وجودها داخل هذه الأسواق (صونيا ولد بومعزة.2018.ص 17).

\* مواكبة التغييرات المستجدة للمحيط الدولي والمحلي

يؤثر العامل الزمني بشكل كبير في حركية و ديناميكية المؤسسات المحلية و بالتالي لا بد من مواكبة السرعة و التطورات الحاصلة على مستوى الصعيدين الدولي و المحلي واستدراك النقص إذ يعتبر ذلك حافزا ودافعا كبيرا أمام المؤسسات الاقتصادية المحلية للإقبال على الشراكة مع المؤسسات الأجنبية المتطورة في إطار التعاون المتبادل و الذي يسهم بشكل كبير في مواكبة هاته التغييرات و التصدي لجميع العراقيل والمعوقات التي تقف حاجزا أمام نشاط المؤسسات الوطنية (بن ضيف جيلة.2010/2009.ص 17)

### 3. الإطار التطبيقي للشراكة الاقتصادية الجزائرية الفرنسية

نستعرض في هذه النقطة الجانب التطبيقي المتبع في تجسيد العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا من خلال تنظيم الشراكة الاقتصادية بين البلدين عن طريق الآليات القانونية الكفيلة بتحقيق ذلك

### 1.3 تنظيم الشراكة الاقتصادية الجزائرية الفرنسية

تضمنت اتفاقية "إيفيان" الأسس التي تقوم عليها العلاقات الجزائرية الفرنسية ما بعد الاستقلال، تمثلت محاورها أساسا في التعاون في المجالات التالية: السياسي، المالي، الاقتصادي، التقني، الثقافي.

#### 1.1.3 اتفاقية "إيفيان" لتأسيس القانوني للشراكة

تعتبر اتفاقية "إيفيان" بتاريخ 18/03/1962 نتاج مفاوضات طويلة بين الجزائر وفرنسا نظرا للظروف السياسية و الاقتصادية المزرية التي كانت تشهدها فرنسا من جهة و الدولة الجزائرية المؤقتة آنذاك من جهة أخرى ، فلم يبق أمام فرنسا سوى الدعوة للتفاوض مع الجزائر من أجل بناء اتفاق مشترك مفاده إيجاد حلول سياسية و اقتصادية بالدرجة الأولى لهذه الأوضاع المتردية من باب أولى ، وتعتبر اتفاقية إيفيان المصدر القانوني الأساسي للشراكة الاقتصادية الجزائرية الفرنسية ؛ حيث تناولت في جانبها الاقتصادي جملة من العناصر الأساسية و التي من بينها إعلان مبدأ التعاون الاقتصادي و المالي (اتفاقية إيفيان. web archive.org) حيث تناول الباب الأول موضوع مساهمة فرنسا في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر ، أما الباب الثاني تعلق بالمبادلات التجارية ، و الباب الثالث تضمن تحديد العلاقات النقدية ، أما الباب الرابع تعلق بما يخص ضمانات الحقوق المكتسبة و التعهدات السابقة.

#### 2.1.3 التقييم القانوني الاقتصادي لاتفاقية "إيفيان"

بالرجوع إلى الاتفاقية في مقدمتها (اتفاقية إيفيان. web archive.org)) نجد أنها تحدثت على أن فرنسا تتولى تقديم إعانات مالية نظير ما لها من مصالح داخل الدولة الجزائرية تتمثل أساسا في تلك التعويضات التي تمنح للأوروبيين نتيجة تطبيق قانون الإصلاح الزراعي أو التأمين ، و اشترطت لذلك أن تكون قيمة المدفوعات مساوية لمقدار ومعدل

المشاريع التي تم إجراؤها وقيامها بتاريخ إجراء استفتاء تقرير المصير ، وذلك من خلال تفعيل صندوق الجهاز التقني الفرنسي الجزائري وصندوق تجهيز التنمية الجزائري اللذان يحظيان بدعم مالي ، بالإضافة إلى صندوق آخر تم إنشاؤه قصد محاولة التصدي للظروف الطبيعية السيئة وهو ما يعرف بصندوق الفلاحة ، وعليه فقد لعبت بنود الاتفاقية في الشأن الاقتصادي والمالي دورا مهما في تقوية سيطرة فرنسا على الاقتصاد الوطني من جميع الجوانب و الرؤى ( Salah mouhoubi.1991.p53) ولتعزيز ما تم ذكره نستشهد بمثال حي يتمثل في : قضية استغلال النفط وإجراءات ذلك ؛ حيث نصت الاتفاقية على جميع الإجراءات و الآليات للقيام بذلك وقدمت أولوية لفرنسا لتمكينها من الاستغلال لمدة 06 سنوات من خلال منح رخص الاستغلال للشركات الفرنسية للقيام بالتنقيب وذلك في حالة تساوي عروضها المقدمة مع الشركات الأخرى ، بالإضافة إلى هيمنت العملة الفرنسية (الفرنك الفرنسي) وفي هذا الخصوص تم إنشاء هيئة متساوية للإشراف على تسيير جانب من الاقتصاد الجزائري وخاصة الاستراتيجي منه (طاقة ، مواد أولية ...) وعليه تتحدد مساعدة فرنسا اقتصاديا في مراعاة الأوروبيين دون سواهم والسهر و الحرص على مصالحهم الخاصة ، وهنا فقط يمكن القول أن هذه الاتفاقية أقل ما يقال عنها أنها تحمل بين طياتها تعسفا كبيرا يصب في صالح فرنسا على حساب الجزائر ويمكن وصف هذا التعاون بالخطير و الفتاك اقتصاديا والذي يبقى لسنوات يحاصر الاقتصاد الوطني ، ورغم ذلك لا يمكن إنكار ما جنته الجزائر من فوائد جراء الدفعات المالية التي كانت فرنسا ملزمة بدفعها لجمهور الخبراء و التعويضات المالية عن الأعمال الإنشائية الجديدة ، و الاستفادة من الخبرات الفرنسية على نطاق واسع (لطفى الخولي.2011.ص27))

### 2.3 الآليات القانونية لتجسيد الشراكة الاقتصادية الجزائرية الفرنسية

لقد أفضت الجهود المبذولة والمفاوضات الطويلة بين الجزائر وفرنسا إلى إصدار إعلان الجزائر الأول ليوم 02/03/2003 والذي كرس مفهوم الشراكة الجزائرية الفرنسية (عميروش فتحي. 2006. ص 297) وقد تم الشروع في تطبيق فحوى هذا الإعلان سنة 2007 من خلال التوقيع على اتفاقية الشراكة العامة، وكذا الوثيقة الإطار.

#### 1.2.3 اتفاقية الشراكة لسنتي 2007 و 2012

تعتبر اتفاقية الشراكة لسنة 2007 الوسيلة القانونية التي تم اعتمادها من قبل الطرفين الفرنسي و الجزائري بهدف التجسيد الفعلي و العملي لإعلان الجزائر لسنة 2003 ، لتناولها في جانبها الاقتصادي لمختلف الوسائل التي يمكن تفعيلها من أجل إنشاء شراكة تفضيلية ذات منفعة متبادلة، إذ تضمنت أساسا جملة من البنود التشجيعية للاستثمار الفرنسي في الجزائر، ودعم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وتحريك وسائل التمويل الدولية في هذا الشأن، فضلا عن تضمينها كذلك بنودا متعلقة بنقل التكنولوجيات الحديثة و وكذا الاتصال (فتحي عميروش. 2006. ص 299)

تجدر الاشارة الى أن فحوى الجانب الاقتصادي لهذه الاتفاقية لا يختلف عن الاتفاقيات السابقة بما في ذلك اتفاقية "إيفيان"، كونها وضعت من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي بهدف تحقيق التنمية، وتحفيز الطرفين الى الانتقال الى نظرة جديدة لعلاقتهم المختلفة سيما في المجال الاقتصادي، وذلك من خلال إعادة خلق التوازن للعلاقات بالنسبة لباقي الشركاء الأوروبيين ومحاولة الدخول في استراتيجيات جديدة للعلاقات الثنائية بالموازاة مع طابع العولمة الجديدة... إلخ

وبهذا تعتبر اتفاقية الشراكة لسنة 2007 الأرضية الأساسية لبناء العلاقات

الاقتصادية الجزائرية الفرنسية.

وقد عرفت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين حركية جديدة ومتسارعة بإصدار إعلان الجزائر في 2012/12/19 الذي جاء تصديقا لاتفاقية الشراكة لسنة 2007 مع إعادة صياغتها من جديد لتغطية القصور الذي اعترها الناتج عن نقص المواضيع التي تمت معالجتها، وهو ما يؤكد إعلان اللجنة الوزارية المشتركة العالية المستوى في الجزائر و فرنسا في 16 و 17 ديسمبر 2013 والتي كلفت بمتابعة تطبيق إعلان الجزائر في محاولة من الجانبين وخصوصا الفرنسي في تعزيز وتوطيد العلاقات الاقتصادية وهو ما يؤكد "جان إيف لودريان" وزير أوروبا و الشؤون الخارجية في آخر زيارة له للجزائر بتاريخ 2020/03/12 بعد تلك الزيارات المتكررة و المتقاربة؛ حيث صرح أمام الصحافة الجزائرية بضرورة وضع خطة طريق نحو النهوض بالعلاقات الاقتصادية وتعزيز الرهانات الاقتصادية من خلال المواقف المتقاربة للطرفين (Jean Francois.p445.446)

### 2.2.3 الوثيقة الإطار للشراكة الجزائرية الفرنسية

تعتبر الوثيقة الإطار المنبثقة عن اتفاقية الشراكة لسنة 2007 هي الأخرى الآلية القانونية لتجسيد الشراكة الجزائرية الفرنسية، وهي وقد جاءت أساسا لتطبيق هذه الاتفاقية على أرض الواقع وضمانا لتنفيذ أحكام اتفاقية الشراكة ، وقد تم النص عليها بموجب الباب الثاني من اتفاقية الشراكة لسنة 2007 والمعنون بتنظيم وإجراءات التعاون الثنائي؛ حيث تعتبر هذه الآلية أهم ما جاءت به اتفاقية الشراكة في المجال الاقتصادي كونها أكثر تقنية وعملية، فهي تعمل على تحديد التوجهات الكبرى وأولويات تحقيق التعاون وبيان نشاطات التكاتف الاقتصادي، فضلا عن تحديدها بشكل دقيق لجميع جوانب الإشراف و التنفيذ (إجراءات ، مواعيد ، غطاء مالي ، وسائل بشرية و مادية ...)، فهذه الوثيقة تحتوي على جميع الأهداف الاقتصادية المشتركة كما تتكفل بتوفير وتنظيم كافة الوسائل اللازمة لتحقيق الشراكة الاقتصادية، ومن بين الأولويات التي حددتها هذه الوثيقة هي دعم التنمية الاقتصادية المستدامة وقطاع الإنتاج، وذلك من خلال السهر على توفير وخلق مناخ ملائم للقيام بالأعمال

الاقتصادية بين البلدين و تسريع وتيرة الإنتاج وحركية الكفاءات، وبالتالي البحث بشتى الوسائل و الطرق عن السبل الفعالة و الكفيلة بضمان تطوير الإنتاج (فتحي عميروش.2006.ص 303.302)

### 3\_2\_3 نماذج عن الاتفاقيات الثنائية الاقتصادية الجزائرية الفرنسية

أقبلت الجزائر وفرنسا على إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية الاقتصادية عقب الوثيقة الإطار لسنة 2007، يعزم من خلالها الطرفان لتعزيز التعاون الثنائي في المجالين الاقتصادي والمالي؛ حيث حرصت فرنسا باعتبارها صاحب المصلحة الأكبر في قيام هذه العلاقات الاقتصادية بمحاولة تتمين علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الجزائر كونها تمثل سوق كبرى لتصريف منتوجاتها (شطبي علي، 2012، ص 567،566) وهو ما تؤكد اتفاقية الشراكة الجزائرية الفرنسية لسنة 2008 والتي حددت مجالات التعاون بين الطرفين؛ حيث نصت في الجانب الاقتصادي على ضرورة قيام الطرفان بتطوير التعاون الثنائي في المجال الاقتصادي والمالي من خلال تتمين التعاون المؤسساتي وتعزيز تطوير قدرات التحكم في الإنجاز ودعم استراتيجية التنمية والنمو والاستثمار في الجزائر وتشجيعه من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية والمالية، ويعقدان الاتفاقيات الضرورية واللازمة لتحقيق ذلك، ويشمل هذا التعاون كذلك كافة القطاعات الإنتاجية والمنشآت القاعدية والمصالح وكذا الشركات العمومية والخاصة ومختلف النشاطات التي تهدف للحفاظ على محيط مستدام وفعالية طاقوية (اتفاقية الشراكة بين حكومة الجمهورية الجزائرية وحكومة الجمهورية الفرنسية، ج ر ج ج، 2008)

كما ورد بالملاحق الخاص باتفاقية الصداقة والشراكة الجزائرية الفرنسية بأن الحكومتان تقومان بدعم المؤسسات والمنظمات المهنية ومؤسسات أرباب العمل نظير الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل (CAP)، وكذا منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) (شطبي علي، 2012، ص 567)، كما أن الحكومتان ملزمتان بتدعيم نشاطات التكوين المهني التي تطبق في إطار الاستثمارات بين المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الفرنسية

بهدف نقل الخبرات والتكنولوجيا والتقنيات الحديثة في التسيير (ملحق المحاور الأولية لمباشرة التعاون الفرنسي الجزائري، 2013-2017).

### خاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية، نكون قد خلصنا إلى جملة من النتائج و التوصيات على النحو التالي

### النتائج:

لم تنجح الجزائر في تحقيق الانفتاح على السوق الأوروبية خصوصا في علاقاتها مع فرنسا في الفترة المؤسسة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين، وذلك مع انتهاج الجزائر منهج التنمية بأسلوب غير ركيز من خلال إحلال الواردات مما أثر سلبا على الميزان التجاري وهو ما ألحق به عجزا كبيرا، في المقابل ارتكازها على الصادرات من المحروقات وهو ما رفع مديونية الجزائر وجعلها عاجزة عن إحداث التغييرات الجذرية في هيكلها الاقتصادية، وعدم قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة لوجود تأثير كبير لفارق التنمية في الجزائر و فرنسا ما أدى إلى محدودية المنافسة التي تتطلب تحقيق التبادل التجاري واندماج المصالح المشتركة ، والجزائر في علاقاتها الاقتصادية مع فرنسا لم تكن سوى دولة مستوردة بسبب السياسة الانتاجية المنتهجة الذي خلف لها جموح المؤسسات الانتاجية المحلية وما قابله من تراجع في القيمة الإنتاجية، في مقابل ذلك تم فرض التخفيضات و الإعفاءات الضريبية والجمركية على الواردات الفرنسية نحو الجزائر ، وإبقائها قائمة تجاه صادرات فرنسا نحو الجزائر هذا الإجراء الذي خلق نوع من اللاتوازن وبالتالي أثر سلبا في الاقتصاد الوطني عن طريق حرمان الجزائر من تلك الإعفاءات، كما أن الشراكة الجزائرية الفرنسية اقتصاديا لم تكن أداة لتخفيف تكاليف النقل التكنولوجي كون الجزائر ظلت ملتزمة بدفع تكاليف الأبحاث العلمية و التكنولوجية.

ومن الملاحظ أن مبدأ الاشتراط كان بارزا في بنود الاتفاقية و يصب في صالح الطرف الفرنسي ومثال ذلك قانون الإصلاح الجزائري "التأميم" الذي زاد من سيطرة فرنسا على الاقتصاد الوطني، كما أنها اعتمدت بشكل واضح على المبادئ التفضيلية مقابل التعاون الصادر عن فرنسا إلى الجزائر في مجال تبادل الخبرات و الدعم المالي ، وهو ما خلق نوع من التعامل الاحتكاري.

إلا أنه لا يمكن نكران بعض الجوانب الإيجابية التي انبثقت عن هذه الاتفاقية في كونها تعد موردا ماليا و فنيا للجزائر من خلال العائدات المالية التي تلزم فرنسا بدفعها عن أعمال الخبراء والتعويضات عن الأعمال الاستثنائية المستحدثة والاستفادة من الخبرات الفرنسية في المجال الاقتصادي، وتعتبر الوثيقة الإطار أداة قانونية لتفعيل التبادل الاقتصادي الجزائري الفرنسي من خلال تأطيرها للعلاقات الاقتصادية، والتي من خلالها تمت إعادة صياغة القواعد القانونية لاتفاقية 'إيفيان' بشكل يعيد نوعا ما التوازن للعلاقات الاقتصادية بين البلدين، فهي وسيلة تطبيقية تقنية بشكل بروتوكول تنفيذ أحكام و قواعد اتفاقية الشراكة.

كما تعتبر اتفاقية الشراكة ل سنة 2012 الانطلاق الحقيقية لبعث العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية المتنامية والتي تواكب تطورات العصر الحديث وأداة لتعزيز الرهانات الاقتصادية المستقبلية

من خلال مجموع هذه النتائج يمكن استخلاص التوصيات التالية:

### التوصيات:

- ضرورة تأهيل الاقتصاد الجزائري وجعله قادرا على خلق تنافسية داخل السوق الخارجية.

- إعادة النظر في نظام الإعفاءات الضريبية والجمركية وصياغتها بما يتماشى والمصالح المشتركة للطرفين والجزائر بالتحديد.
- الانفتاح على الاستثمار الأجنبي وتشجيع استقطابه من خلال منح المزايا والتخفيضات وغيرها بما لا يضر مصالح الجزائر اقتصاديا.
- تحقيق الاستقرار القانوني خصوصا في المجال الاستثماري وخلق قواعد منسجمة وواضحة بما يضمن جاهزية المناخ الاستثماري في جانبه القانوني والسياسي.
- رغم القيود التي تواجه التعاون الثنائي للطرفين خصوصا السياسية منها والتي تعود جذورها إلى الفترة الاستعمارية والتي لا تزال آثارها ممتدة ليومنا هذا تعمل على بلورة تشارك اقتصادي جزائري فرنسي يعود على الطرفين بالفائدة، وعليه لابد من توجيه النية الصادقة نحو نهوض اقتصادي متبادل مبني على إرادة سياسية صلبة.
- ضرورة تجانس قانون الاستثمار الوطني مع قانون الاستثمار الفرنسي بسهولة الاستثمار هو إجابة على إشكالية السوق.
- تعزيز الشراكة الجزائرية مع دول أخرى نظير تركيا والصين... إلخ، دون الاعتماد فقط على الشراكة مع الطرف الفرنسي.
- إعادة النظر في النموذج الإداري والنظام المالي الوطني.
- الاستثمار في الكتلة البشرية من أجل القدرة الانتاجية والتصدير.
- تخطي العراقيل القانونية في الوقت الراهن والسعي نحو إحداث تغييرات جذرية.

## المراجع

### المراجع باللغة العربية:

القوانين:

-اتفاقية شراكة بين حكومة الجمهورية الجزائرية وحكومة الجمهورية الفرنسية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 15، 16 مارس 2008

الكتب:

\_\_زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، بيروت، الدار الجامعية للطباعة و النشر، د س ن.

\_\_صونيا ولد بومعزة، الشراكة الاقتصادية الجزائرية\_ الأوروبية و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، المكتب العربي للمعارف، ط01، مصر، 2018.

\_\_لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة و بالثورة، حوار مع الرئيس الراحل هواري بومدين سنوات 1965، 1966 و 1974، دار الهدى، دط، الجزائر، 2011.

- المذكرات والرسائل الجامعية:

\_\_هويدي عبد الجليل، انعكاسات الشراكة الأور و متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة مُجْد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2013.

\_\_بن ضياف جميلة، دور الشراكة الأجنبية في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، الجزائر، 2009/2010.

-المقالات:

\_\_ عربي بومدين، الشراكة الأور و متوسطية: نظرة في المفاهيم و النظريات، ا مجلة الإفريقية للعلوم السياسية، عدد110، عبر الموقع الإلكتروني [www.mas.politiques.com](http://www.mas.politiques.com)

\_\_عميروش فتحي (مفهوم الشراكة في الاتفاقيات الثنائية الجزائرية الفرنسية)، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2006.

\_\_قلش عبد الله، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم إنسانية، ع 04، الجزائر، 2006.

-شطيبي علي(البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة الجزائر 3، المجلد 13، ع02، الجزائر، 2012.

### الملتقيات:

\_يوسف مسعداوي، بو زعرور عمار، الشراكة الأورومتوسطية \_الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، يومي 23/22 أفريل 2003.

الندوات والأيام الدراسية:

\_تشم فاروق، أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار (دراسة حالة الجزائر)، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، يومي 09/08 ماي 2004.

### المواقع الالكترونية

- <http://dz.ambaFrance Arg.>

-<https://iqtesaduna.com>

-Web.archive.org/web/20171107221240/http:www.elmouradia.dz/arabe/Algérie/histoire/accord%20evian.htm.

-<https://dz.ambafrance.org> تاريخ 2017-2013 الجزائري الفرنسي التعاون لمباشرة

التصفح (2022/12/22)

### المراجع بالفرنسية:

-Marie Françoise La bouz ,le partenariat de L'union Européenne avec les pays tiers ,conflicts et convergences ,brulant, Bruxelles.

-Aaron Mun daya bahet ,la coopération nord-sud l'éthique de la solidarité comme alternative ,Le harmattan ,paris,2005.

\_SALAH mouhoubi , la politique de coopération Algèro\_fr ançaises, public,1991.

\_Jean François Daguzan ,les relations franco \_Algériennes ou la poursuite des amicales incompréhensions.

\_voir, la déclaration conjointe émise lors hé la première session du comité intergouvernemental de haut niveau le 16/17 décembre 2013.